

Distr.: General
17 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 118 (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 16 آب/أغسطس 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة في نيويورك تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة وتتشرف
بأن تشير إلى ترشُّح الهند لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2022-2024
في الانتخابات المزمع إجراؤها بنيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشرف كذلك البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة بأن
تحيل طيه مذكرة تتضمن تعهدات والتزامات طوعية من حكومة الهند (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة ممتنة تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما
وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 118 (د) من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 16 آب/أغسطس 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

ترشح الهند لعضوية مجلس حقوق الإنسان، 2022-2024

تعهدات والتزامات الطوعية وفقا لقرار الجمعية العامة 251/60

- 1 - إن الحكمة الهندية القديمة "فاسودهايا كوتومباكام" (العالم أسرة واحدة) تنظر إلى العالم باعتباره أسرة واحدة تسودها روح الانفتاح واحترام التنوع والتعايش والتعاون. والهند التي تضم سدس سكان العالم موطنًا لمجتمع متعدد الأعراق والأديان واللغات يعيش معا منذ آلاف السنين.
- 2 - وللهند تقاليد عريقة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتجلى ذلك في رؤية مؤسسي الدولة الذين صاغوا الدستور. فدستور الهند يكرس التزام البلد بحقوق الإنسان من خلال ضمان الحقوق السياسية والمدنية الأساسية لمواطنيها، وينص على الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه الحقوق منصوص عليها في الجزء الثالث من الدستور باعتبارها حقوقاً أساسية، وفي الجزء الرابع باعتبارها مبادئ توجيهية لسياسة الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن الدستور يجعل من المحكمة العليا في الهند الوصي على الحقوق الأساسية، ويعهد إليها بإنفاذها وتفسيرها، وذلك في المادة 32 منه.
- 3 - والتزام الهند بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية لما يبلغ 1,35 بليون هندي يستند إلى هذه الأحكام الدستورية. وهي تجسد الالتزام الثابت لحكومة الهند بالسعي إلى أعمال هذه الحقوق للمواطنين الهنود.
- 4 - ويكمل النظام السياسي الديمقراطي والدستوري للهند، باعتبارها أكبر ديمقراطية في العالم، قضاءً مستقل ومجموعة من اللجان على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات ترصد الامتثال لحقوق الإنسان، وصحافة حرة، إضافة إلى مجتمع مدني نابض بالحياة مجاهر برأيه. ووضعت مجموعة من التدابير الإيجابية لمساعدة أشد الشرائح ضعفا وتهميشا في مجتمعنا، بما في ذلك المجتمعات المحرومة والأقليات والنساء والفئات الأخرى، وللتصدي لمشاكل الاستبعاد الاجتماعي والحرمان والغبن التي قد تواجهها هذه الفئات.
- 5 - وتتولى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، وهي هيئة مستقلة ودينامية معتمدة بصفة مؤسسة من الفئة "ألف" لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رصد تطورات حقوق الإنسان في الهند وتتبادل تجاربها وخبراتها مع نظيراتها في بلدان أخرى. وإضافة إلى ذلك، توجد لجان حكومية لحقوق الإنسان على مستوى ولايات البلد تعالج الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.
- 6 - والهند تتعامل مع مجلس حقوق الإنسان من منطلق إيمانها الراسخ بالدور الهام الذي يضطلع به المجلس في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على صعيد العالم. فالهند ترى أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمر أساسي لتحقيق هدف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبشرية جمعاء.
- 7 - ورغبة الهند في العمل كعضو في مجلس حقوق الإنسان نابعة من إيمانها بأن الدول الأعضاء في المجلس لديها فرصة ومسؤولية فريدة من نوعها للعمل من أجل النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وترى الهند أن أفضل السبيل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هو الحوار والتعاون والتعامل البناء والقائم على التآزر بين الدول الأعضاء في المجلس بهدف صياغة مستقبل أفضل للجميع. وستواصل الهند،

من موقع العضو في المجلس، الإسهام بمنظورها التعددي والمعتدل والمتوازن لتخطي مختلف الانقسامات أو الخلافات في المجلس.

8 - وما برحت الهند تبرهن على التزامها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الممارسة العملية. ففي مايو/أيار 2017، وللمرة الثالثة في غضون أقل من 10 سنوات، جرى استعراض سجل الهند في مجال حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل المقررة من مجلس حقوق الإنسان. وستخضع الهند أيضا لاستعراضها الرابع في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وقدمت الهند استعراضها الوطني الطوعي الثاني بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، في تموز/يوليه 2020. وحظيت كلتا العمليتين الطوعيتين اللتين اضطلعت بهما الدولة باهتمام واسع النطاق. وتم النظر في التقرير الأولي للهند بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر 2019. فالهند تولي مسألة إعمال الحقوق المدنية والسياسية من الأولوية مثل ما تولي لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

9 - وترى الهند أن أنماط العيش المستدامة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، اتخذت حكومة الهند عددا من المبادرات الرئيسية في ضوء الغايات المسطرة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ومن هذه المبادرات، على سبيل المثال، "الاحتفاء بالفتيات وتمكينهن من التعلم"، و "الهند تعتمد على نفسها"، و "الهند النظيفة"، و "حسابات مصرفية للجميع" و "الماء قوام الحياة"، و "المدن الذكية"، و "اصنع في الهند"، و "الهند الرقمية"، و "بناء مهارات الهند" و "مؤسسات الهند الناشئة"، و "تزويد جميع الأسر المعيشية بالكهرباء"، و "السكن للجميع". وتساعد هذه المبادرات أيضا على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنها تعبير عن إيمان الهند بأن التنمية المستدامة هي الكفيلة بتمكين الشعب الهندي من التمتع بمختلف حقوق الإنسان الأساسية.

10 - وتولي الهند أولوية قصوى للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. فشعار الحكومة "Sabka saath, sabka vikas, sabka vishwas"، الذي يعني "التنمية الشاملة للجميع وبتقّة الجميع"، تعبير عن التزام الهند بتحقيق التنمية الشاملة من منطلق الحرص على ألا يترك الركب وراءه أحدا. وتسعى الهند، في جميع سياساتها، إلى كفالة التنمية الشاملة للجميع وحماية وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من خلال تمكين تلك الفئات.

11 - وقد أتاح التزام مماثل نجاح الإجراءات المتعلقة بالمناخ التي اتخذتها الأطراف في اتفاق باريس التاريخي المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشاركت الهند مشاركة نشطة في المداولات التي جرت في إطار الاتفاقية، وفي جميع المحافل الدولية ذات الصلة بالجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ. وأعربت الهند عن إيمانها بجدوى العمل بنهج أخلاقي يركز على الإنسان إزاء تغير المناخ باعتناقها مفهوم العدل المناخي ونمط عيش مستدام. وقد اعترفت المحكمة العليا في الهند بالحق في العيش في بيئة نظيفة باعتباره جزءا من الحق في الحياة الذي يكفله دستور الهند للفرد.

12 - وتدرك الهند الحاجة الملحة إلى ضمان حصول الجميع على الطاقة الحديثة والمستدامة والموثوقة بتكلفة ميسورة لمكافحة تغير المناخ، وهي ترى أن الطاقة الشمسية توفر مصدرا لا ينضب من مصادر الطاقة النظيفة المراعية للمناخ ويتيح فرصة غير مسبقة لتحقيق أمن الطاقة للشعب. ويتجلى التزام الهند

بتشجيع الطاقة الشمسية على الصعيد العالمي في دعمها الثابت للتحالف الدولي للطاقة الشمسية. فقد شاركت الهند في رئاسة المؤتمر التأسيسي للتحالف إلى جانب فرنسا في نيودلهي في 11 آذار/مارس 2018. وتبرعت الهند بمبلغ 27 مليون دولار لاستضافة أمانة التحالف، وأنشأت صندوق هبات للتحالف، وقدمت الدعم في مجال التدريب للبلدان الأعضاء في التحالف في المعهد الوطني للطاقة الشمسية، وقدمت الدعم للمشاريع التجريبية في استخدام الطاقة الشمسية في الإضاءة المنزلية ومضخات الآبار للمزارعين، وغير ذلك من تطبيقات الطاقة الشمسية. وعضوية التحالف مفتوحة الآن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الواقعة خارج المنطقة المدارية. وحتى الآن، انضمت 77 دولة إلى التحالف ووقع 18 بلدا على الاتفاق الإطاري للتحالف الدولي للطاقة الشمسية.

13 - واتخذت الهند خطوات هامة لمكافحة تغير المناخ. فاستراتيجيات الهند للتخفيف من آثار تغير المناخ تشدد على نظم الطاقة النظيفة وذات الكفاءة؛ وعلى إقامة شبكة مراعية للبيئة ومأمونة وذكية ومستدامة للنقل الجماعي في المناطق الحضرية؛ والتحريج المخطط؛ وإدماج التفكير المراعي للبيئة في جميع قطاعات الإنتاج والاستهلاك. والهند من البلدان القليلة التي تسير على الطريق الصحيح للوفاء بالتزامات التخفيف من آثار تغير المناخ بموجب اتفاق باريس ولتجاوز الأهداف المحددة في الاتفاق. فالهند لديها حاليا برنامج الطاقة الشمسية الأسرع نموا في العالم، ويعد هذا البرنامج من أكبر محركات الطاقة النظيفة على الصعيد العالمي. ومن التزاماتنا الأخيرة تركيب 450 غيغاواط من الطاقة المتجددة والقضاء على المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام وكهربة السكك الحديدية بنسبة 100 في المائة وإنشاء بالوعة كربون إضافية باستصلاح 26 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، من بين تدابير أخرى.

14 - وفي عام 2019، أعلنت الهند عن الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث في قمة العمل المناخي في نيويورك بهدف تعزيز البنى التحتية المقاومة للكوارث من أجل ضمان التنمية المستدامة.

15 - وترى الهند وجوب تزويد الأمم المتحدة بالموارد اللازمة لأنشطتها، وما برحت تقدم مساهمات منتظمة إلى الأمم المتحدة. ففي عام 2017، أعلنت الهند عن إنشاء صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والتزمت الهند بتقديم ما مجموعه 100 مليون دولار للصندوق خلال العقد القادم. وفي نيسان/أبريل 2018، أنشأت الهند نافذة منفصلة للكمونولث ضمن الصندوق، وذلك بهدف العمل على وجه التحديد مع البلدان النامية الزميلة في الكمونولث. وبالنسبة لنافذة الكمونولث، التزمت حكومة الهند بمبلغ إضافي قدره 50 مليون دولار على مدى السنوات الخمس القادمة. وهذه الموارد غير مخصصة من حيث وجه الإنفاق من منطلق توفير تمويل مستدام ومضمون لأهداف التنمية المستدامة وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

16 - ومن الدعائم الهامة لخطة الهند في مجال التنمية مساعيها الحثيثة نحو إرساء الحوكمة الرشيدة وإيجاد مجتمع المعرفة. فبرنامج "الهند الرقمية" هدفه هو تحويل الهند إلى مجتمع متمكن رقميا من خلال زيادة الربط الإلكتروني وتحسين سبل الحصول على المعرفة وتقديم الخدمات والإدارة الإلكترونية، وذلك بالوسائل الرقمية. وهذا البرنامج الذي يركز على التمكين والشمول والتحول الرقمي، كان له أثر إيجابي على جميع جوانب حياة المواطنين الهنود، لا سيما أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

17 - وتمشيا مع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تولي الهند أولوية قصوى لصحة مواطنيها ورفاههم، وقد وضعت نهجا متكاملًا يقوم على أربعة أركان رئيسية للرعاية الصحية. فالركن الأول هو الرعاية الصحية الوقائية، حيث ينصب التركيز بشكل خاص على اليوغا والأيوورفيدا واللياقة البدنية. وفي الركن الثاني، وهو الرعاية الصحية الميسورة التكلفة، تم تعميم نظام Ayushman Bharat في البلد، وهو أكبر نظام للتأمين الصحي في العالم. وأُتيح لما يقرب من 500 مليون شخص من الفقراء إمكانية العلاج المجاني بقيمة تصل إلى 500 000 روبية سنوياً. وفي إطار الركن الثالث المتعلق بتحسينات على جانب العرض، اتخذت عدة خطوات لضمان جودة التعليم الطبي وتطوير البنية التحتية الطبية. أما الركن الرابع فيركز على التدخل بأهداف محددة، حيث تحظى صحة الأمهات والأطفال بالأولوية القصوى في وضع الأسس اللازمة لمجتمع يتمتع بالصحة.

18 - ويتجلى أيضاً التزام الهند الثابت بتعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها في الاستراتيجية التي عملت بها لمواجهة جائحة كوفيد-19. فبتقديم الدعم الغذائي المباشر إلى 800 مليون مواطن والدعم المالي إلى 400 مليون مواطن، خاصة من الفئات الضعيفة، بما في ذلك للنساء، نجحت الهند في تلبية الاحتياجات الأساسية بشكل فعال أثناء الإغلاق الشامل. وإضافة إلى تلبية الاحتياجات الداخلية، استجابت الهند لاحتياجات العالم بنفس القدر من خلال توفير الأدوية والمعدات الأساسية لأكثر من 150 بلداً لمساعدتها في هذه المعركة. ومن نفس المنطلق، تعهدت الهند باستخدام قدرتها على تصنيع اللقاحات لجعل اللقاحات في متناول الجميع بتكلفة ميسورة. فقد قدمت صيدلية العالم ملايين الجرعات من اللقاح إلى البلدان في إطار مبادرتها الفريدة من نوعها، المسماة Vaccine Maitri (صداقة اللقاح).

19 - وإلى جانب تحسين هياكل الحوكمة، تركز سياسة الهند الإنمائية على كفالة الضمان الاجتماعي، والحق في العمل بشروط عادلة ومواتية، وتوفير مجموعة من الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين. فعلى سبيل المثال، واصلت الهند بذل جهودها في التصدي لسوء التغذية لدى الأطفال. وجرى توسيع نطاق التغطية المتاحة في إطار خطة البلد المسماة "نمو الطفل نمواً متكاملًا" من أجل تحسين التغذية والصحة والنمو المتكامل للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات. وتشمل الخطة تقديم الدعم التغذوي والصحي للأمهات الحوامل والمرضعات. وتواصل الهند العمل على التنفيذ الفعال لخطة "وجبات منتصف النهار" في المدارس الحكومية. وأعلن عن "المبادرة الوطنية للتغذية" لتحسين الحالة التغذوية للأطفال والمراهقات والحوامل والأمهات المرضعات، وذلك من أجل جعل الهند بلداً خالياً من سوء التغذية بحلول عام 2022.

20 - وتلتزم الهند بمضاعفة دخل المزارعين بحلول عام 2022. ومن أسس استراتيجية الحكومة في هذا الصدد التركيز على الري لزيادة المحصول مقابل كل قطرة من المياه، وتوفير البذور والمغذيات الجيدة وفقاً لنوعية التربة في كل مزرعة، والاستثمارات الكبيرة في المستودعات وسلاسل التبريد لمنع الفاقد بعد جني المحاصيل، وتعزيز القيمة المضافة من خلال تجهيز الأغذية، وفتح الأسواق الزراعية الوطنية والنظم الإلكترونية الخاصة بهذه الأسواق، والتخفيف من حدة المخاطر، واستحداث برنامج للتأمين على المحاصيل بتكلفة أقل، وتشجيع الأنشطة المرتبطة بهذه المجالات، مثل صناعة الألبان وتربية الحيوانات والدواجن والنحل، والبستنة ومصائد الأسماك. وقد سُنت تشريعات لمساعدة المزارعين، لا سيما لمساعدة صغار المزارعين والهوامشين منهم، ليحصلوا على أسعار أفضل لمنتجاتهم عن طريق تيسير الوصول إلى الأسواق.

- 21 - ولا تزال الهند دولة فتية؛ فأكثر من 65 في المائة من سكانها تقل أعمارهم عن 35 عاماً. وتسعى الهند إلى أن تكون عاصمة المهارات في العالم من خلال مبادرة "بناء مهارات الهند"، وهي تعمل مع عدة بلدان أخرى مع التركيز على تمكين شبابها من اكتساب المهارات اللازمة لتلبية احتياجات العالم.
- 22 - ومن أجل الحفاظ على حقوق العمال ورفاههم، سنّت الهند مؤخراً ثلاثة قوانين للعمل من شأنها موازنة احتياجات العمال والصناعة. وتهم هذه القوانين المتعلقة بالعمل أكثر من 500 مليون عامل من القطاعات المنظمة وغير المنظمة والعاملين لحسابهم الخاص، وتهدف إلى ضمان الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي والتكافؤ في الأجور للعاملات.
- 23 - واتخذت الهند خطوات عديدة لتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في القوة العاملة. ولتهيئة بيئة عمل مأمونة تحفظ الكرامة، وتيسير التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بوجه عام، سنّت الهند قانوناً يلزم أصحاب العمل بأن يعالجوا بما ينبغي من الفعالية شكاوى التحرش الجنسي وأن يتخذوا التدابير الأخرى اللازمة لتهيئة بيئة عمل مأمونة ومراعية للاعتبارات الجنسانية للنساء.
- 24 - وتدرك الحكومة بأن المرأة تتحمل نصيباً كبيراً من مسؤوليات تقديم الرعاية الأسرية، الأمر الذي يؤثر سلباً على مشاركتها المثلى في القوة العاملة، والحكومة ملتزمة بإعادة هيكلة أماكن العمل لجعلها أكثر مراعاة للظروف الاجتماعية للمرأة. وينص قانون (تعديل) استحقاقات الأمومة لعام 2017 على زيادة مدة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر للموظفات من 12 أسبوعاً إلى 26 أسبوعاً. كما ينص على توفير مرافق الحضانة وساعات العمل المرنة لتيسير حصول المرأة على فرص العمل على قدم المساواة مع الرجل.
- 25 - وتظل الهند ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز وتسريع الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. فالهند تفرض اليوم عقوبة صارمة على مرتكبي هذه الجريمة من خلال التعديلات التي أدخلتها على القوانين الجنائية. وتدرك الهند أن الاستجابة القائمة على إنفاذ القانون ليس سوى خطوة جزئية نحو التصدي للانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي يعاني منها ضحايا الاتجار بالبشر؛ ويجري وضع خطط مختلفة لإعادة تأهيل الناجين من الاتجار.
- 26 - وكانت الهند في طليعة الاعتراف بالمساواة في الحقوق لمغايري الهوية الجنسانية. فقانون عام 2019 المتعلق بمغايري الهوية الجنسانية (حماية الحقوق) يرمي إلى حماية حقوق مغايري الهوية الجنسانية وتعزيز رفاههم. وفي حكم تاريخي صدر في عام 2018، ألغت إحدى الدوائر الدستورية في المحكمة العليا تجريم العلاقات الجنسية المثلية الرضائية بين البالغين في الهند.
- 27 - وأحرزت الهند تقدماً كبيراً في تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق حملتها المعنونة "تيسير الوصول لذوي الإعاقة في الهند"، واتخذت إجراءات تشريعية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الحالات المتعلقة بالصحة العقلية. وتظل الهند ملتزمة بتهيئة بيئة مواتية للأشخاص ذوي القدرات الخاصة.
- 28 - واعتزازاً بحق الناس في بيئة نظيفة، أطلقت الهند "مبادرة الهند النظيفة". ونفذت المرحلة الأولى من المبادرة بين عامي 2014 و 2019 في شكل حملة على مستوى البلد بهدف القضاء على التلوث في العراء من خلال تغيير السلوك وبناء مراحيض مملوكة للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية؛ والقضاء على نبش القمامة بالأيدي، وتدبير النفايات الصلبة للمدن بالطرق العلمية. وفي إطار هذه المبادرة، أعلنت جميع القرى والمقاطعات والولايات والأقاليم الاتحادية في الهند خلوها من ممارسة التلوث في العراء بحلول

2 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الذي يصادف الذكرى السنوية 150 لميلاد المهاتما غاندي. ولضمان استمرار سلوك تجنب التغطوط في العراق، وعدم استثناء أحد منه، ولإتاحة مرافق إدارة النفايات الصلبة والسائلة، يجري حاليا تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة.

29 - وتلتزم الهند التزاما ثابتا بالإعمال التدريجي للحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وتهدف المبادرة الكبرى المعنونة "الماء قوام الحياة" إلى ربط كل أسرة ريفية في البلد بشبكة مياه الصنابير بحلول عام 2024. وترمي المبادرة إلى ضمان توفير مياه الشرب لكل أسرة معيشية بكميات كافية ووفقا للنوعية المطلوبة، وبتكلفة معقولة لتقديم الخدمات، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية، ولا سيما تحسين معيشة النساء والأطفال.

30 - وتلتزم الهند بحماية حقوق الإنسان وتعزيز الأعمال التجارية المسؤولة اجتماعيا. فإن "المبادئ التوجيهية الطوعية الوطنية بشأن المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لمؤسسات الأعمال التجارية" الصادرة في عام 2011، تتضمن اعترافا رسميا من الحكومة الهندية بالإطار الذي تشكله المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف". وقد تم تحديث "المبادئ التوجيهية الطوعية الوطنية" مرة أخرى لمواءمتها مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وغيرها، وتم إصدارها باعتبارها "المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن السلوك المسؤول في مزاولة الأعمال التجارية" في آذار/مارس 2019. وتعمل الحكومة أيضا على وضع خطة عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المستقبل القريب.

31 - وتعترف الهند بتراتها الثقافي والتنوع. وتشكل حماية حقوق الأقليات أحد الأركان الرئيسة لنظام الحكم فيها. فدستور الهند يتضمن أحكاما متنوعة لحماية حقوق الأقليات ومصالحها. إذ تكفل المادة 16 أنه لا يجوز التمييز في الوظائف العامة على أساس العرق أو الدين أو الطائفة، ونحو ذلك. فيما تكفل المادة 25 حرية المعتقد لكل فرد. وتكفل المادة 30 للأقليات الحق في تأسيس وإدارة المؤسسات التعليمية التي ترغب فيها. وتتخذ الهند خططا شتى لإدماج الأقليات في التعليم وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا.

32 - ويحتل الحق في حرية الكلام والتعبير المكانة التي يستحقها في صلب الدستور. فالهند، وهي أكبر ديمقراطية متعددة المراتب في العالم، تعترف بأهمية حرية الكلام والتعبير. وقد قامت المحكمة العليا ومحاكم أخرى في الهند، من خلال الأحكام القضائية الصادرة عنها، بتوسيع نطاق الحق في حرية الكلام والتعبير بشكل كبير، وذلك بإدراج حقوق أخرى مثل الحق في حرية الصحافة، والحق في الإعلام، بل والحق في التزام الصمت، في نطاق اختصاصها.

33 - وعلى هذا الأساس، تعلن الهند ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 في الانتخابات التي ستجرى لهذا الغرض في الجمعية العامة بنيويورك في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتقدم الهند التعهدات والالتزامات الطوعية التالية:

(أ) ستواصل الهند التقيد بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(ب) ستواصل الهند سعيها إلى الإعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية؛

- (ج) ستواصل الهند تعزيز الآليات والإجراءات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها؛
- (د) ستواصل الهند التعاون مع الدول، عند الطلب، في إعمالها لحقوق الإنسان من خلال بناء القدرات بواسطة التعاون التقني والحوار وتبادل الخبراء؛
- (هـ) ستواصل الهند سعيها إلى تعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ المساواة في السيادة، والاحترام المتبادل، والتعاون، والحوار؛
- (و) ستواصل الهند سعيها لجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة قوية ذات فعالية وكفاءة وقادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع؛
- (ز) ستواصل الهند دعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
- (ح) ستواصل الهند دعمها لحماية وتعزيز حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وسائر الفئات الضعيفة عن طريق القوانين والبرامج والسياسات اللازمة لذلك؛
- (ط) ستظل الهند ملتزمة بتعزيز وحماية التمتع الكامل والفعال بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالحصول على الأدوية والتشخيص والعلاج للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19؛
- (ي) ستواصل الهند التعاون بما يلزم من العناية مع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إعادة البناء على نحو أفضل والتعافي من الجائحة وضمان صحة ورفاه مواطنيها إلى جانب بقية سكان العالم؛
- (ك) ستظل الهند ملتزمة بمكافحة الجائحة العالمية وضمان توافر لقاحات كوفيد-19 وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها لمواطنيها ولصالح البشرية جمعاء؛
- (ل) ستواصل الهند المشاركة بصورة بناءة في مداولات مجلس حقوق الإنسان وهيئاته وآلياته الفرعية؛
- (م) ستواصل الهند دعم مفاوضات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوسائل منها تقديم التبرعات بشكل منتظم؛
- (ن) ستواصل الهند تعاونها مع الإجراءات الخاصة، وستقبل طلبات الزيارة وسترد على الرسائل؛
- (س) تلتزم الهند بتنفيذ التوصيات التي قبلتها خلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل؛
- (ع) ستظل الهند ملتزمة بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (ف) ستواصل الهند التعاون مع هيئات رصد المعاهدات والعمل معها بشكل بناء في سياق الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛
- (ص) ستواصل الهند تعزيز تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي صدّقت عليها؛

(ق) ستحافظ الهند على الاستقلالية وحرية الإرادة وسلطات التحقيق الحقيقية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للمرأة، واللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل، واللجنة الوطنية للأقليات، واللجنة الوطنية المعنية بشؤون الطوائف المصنّفة، واللجنة الوطنية المعنية بالقبائل المصنفة، واللجنة الوطنية للطبقات المتخلفة، على النحو المنصوص عليه في دستور الهند وتشريعاتها الوطنية؛

(ر) ستواصل الهند تشجيع ثقافة تقوم على الشفافية والانفتاح والمساءلة في أداء الحكومة عملها؛

(ش) ستواصل الهند تشجيع المشاركة الحقيقية والفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز الحماية من الأعمال الانتقامية؛

(ت) ستدعم الهند تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وستواصل اتخاذ الإجراءات الوطنية اللازمة لتنفيذ الخطة، مع التركيز بشكل شمولي على القضاء على الفقر، والعناية بشكل متوازن بمجالات التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وحماية البيئة؛

(ث) ستواصل الهند دعمها القوي لنظيراتها من البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل جماعي، كما ستظل ثابتة في التزامها بالعمل معها.